الأمم المتحدة

E/CN.5/2011/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 November 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة التاسعة والأربعون
٩-١٨ شباط/فبراير ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢/١١ للنظر فيه ومناقشته خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، مع أخذ قرار الجمعية العامة ٦٢/١٧٩ المعنون ''الشركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي'' في الاعتبار. ويعرض التقرير المبادرات والأنشطة التي يجري تنفيذها ويقيم أبعادها الاجتماعية. ويختتم بدراسة التحديات التي تواجه تنفيذ أولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) التابع للاتحاد الأفريقي، ويقترح بعض التوصيات المتصلة بالسياسات العامة.

* E/CN.5/2011/1.

101210 091210 10-64906 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – مقدمة

١ – بعد مرور عشر سنوات على إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ما زالت القارة تواجه تحديات إنمائية كبيرة. وفي حين اتسم التقدم المحرز بصفة عامة بالبطء والتفاوت وحتى بالهشاشة أحيانا، فإن المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والهياكل الأساسية تشهد الآن تغييرات أساسية وتقدما كبيرا في فرادى البلدان وعلى صعيد القارة[(١)]. وقد نما اقتصاد أفريقيا بمعدل سنوي مثير للإعجاب بلغ متوسطه حوالي ٦ في المائة في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، وبهذا يتواصل الأداء الاقتصادي الأقوى الذي شهدته المنطقة في العصور الحديثة[(٢)]. بيد أنه برغم هذه النهضة في النمو فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما زال أقل مما كان عليه في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، أي فترة ما قبل التكيف الهيكلي[(٣)].

٢ – وبفضل معدلات النمو العالية التي تحققت في السنوات الأخيرة السابقة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلى جانب الاستثمارات الكبيرة في برامج مكافحة الفقر والمجالات الاجتماعية الأخرى، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. بيد أن الأعداد المطلقة للسكان الفقراء ازدادت في واقع الأمر من ٢٩٦ مليون نسمة إلى ٣٨٨ مليون نسمة خلال هذه الفترة. ويعني هذا أنه يجب على الاقتصادات الأفريقية أن تنمو بمعدلات أسرع بكثير ولفترة ممتدة. وفي نفس الوقت، يجب أن يكون هذا النمو غنياً بفرص العمل وشاملا وموجها لمصلحة الفقراء.

٣ – وتحققت مكاسب ملحوظة أيضا في عدد من المجالات الرئيسية. فقد ارتفع على سبيل المثال تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار والتكافؤ بين الجنسين في التعليم، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال في بعض البلدان نتيجة لتعزيز جهود التحصين، وفي المناطق التي انتشر فيها بشكل واسع استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات ذات التكلفة المنخفضة؛ وشهدت البلدان التي ألغت فيها الحكومات رسوم القيد بالتعليم الابتدائي ارتفاع معدلات القيد في المدارس والحضور ارتفاعا حادا.

---

(١) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم التقدم المحرز في أفريقيا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠.

(٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التوقعات الاقتصادية الأفريقية لعام ٢٠١٠: تعبئة الموارد العامة والمعونة. (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠).

(٣) Independent Evaluation Office of the International Monetary Fund (IMF) *Evaluation Report: The IMF and Aid to Sub-Saharan Africa* (Washington, D.C., 2007).

٤ - ونجح عدد من البلدان في الخروج من التراعات، وهي الآن تسعى لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، مستندة إلى جهود أكبر في مجال بناء السلام وتعزيزه. كما أن تهميش القارة مستمر في التناقص بفضل الزيادة الحادة في التجارة وسبل الحصول على تكنولوجيا الاتصالات نتيجة لثورة الهواتف النقالة والتحسن الكبير في الاتصال بالإنترنت. وصار بمقدور مزارعي الريف الوصول إلى أسواق جديدة لترويج منتجاتهم الزراعية بفضل هذه التكنولوجيات الجديدة، التي أسفرت أيضا عن بث المزيد من الحيوية لدى أصحاب الأعمال التجارية الخاصة. وتتضافر هذه المكاسب لحفز النمو والمساهمة في إحداث تحسينات واسعة النطاق على صعيد الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

٥ - ورغم أن تعزيز هذه المكاسب تعرض لمخاطر بفعل سلسلة الأزمات العالمية التي حدثت مؤخرا، بما فيها الأزمة المالية والاقتصادية وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وآثاره الممتدة حتى الآن، فقد تمكنت المنطقة من التغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية بصورة أفضل مما حدث بالنسبة للأزمات السابقة. وتعود المرونة المتزايدة التي أبدتها أفريقيا أمام هذه التحديات إلى عدة أسباب منها الأسعار المرتفعة للسلع الأساسية قبل بدء الأزمة، وارتفاع الإنتاجية على مستوى المصانع، وتوسع تجارة البلدان الأفريقية فيما بينها ومع قارة آسيا، وتحسن الحوكمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، والإلتزام ليس فقط بحماية الإنفاق في القطاعات الاجتماعية بل وزيادته. وأصبح هناك عدد أكبر من البلدان التي تعمل على إيجاد مناخ سياساتي مستقر وخال من التقلبات، الأمر الذي يجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاعين الخاص والعام في المجالات المتسمة بوفرة فرص العمل، مثل الزراعة والهياكل الأساسية والتعدين[٤]. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع الدخل الحقيقي يعمل على حفز الطلب المحلي وتعزيزه[٥].

٦ - ومع ذلك، وبالرغم من التقدم المحرز في هذه المجالات، ما زالت الغالبية العظمى من السكان في أفريقيا تعيش على أقل من ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم. فالتراعات لا تشكل فحسب عائقا رئيسيا لجهود الحد من الفقر، بل إنها ما زالت تؤجج في بعض البلدان بحذوة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وما زال فقراء الريف يعانون الأمرين لتحسين إنتاجية مزارعهم نظرا للتكلفة المرتفعة للبذور وفيرة الغلة والأسمدة الجيدة وقلة السبل المتاحة للحصول على الائتمان والخدمات الإرشادية

(٤) McKinsey Global Institute, *Lions on the move: The progress and potential of African economies*, (McKinsey and Company, 2010).

(٥) IMF, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa: Back to High Growth?* (Washington, D.C., 2010).

والأسواق. وما زال الدعم الدولي لصغار المزارعين متدنيا رغم الزيادة التي طرأت مؤخرا على تدفقات المساعدة لهذا القطاع. ولا يزال الملايين يعانون من محدودية فرص الوصول إلى المدارس والرعاية الصحية الأولية والمياه النقية ومرافق الصرف الصحي. وما زالت الآثار المستمرة لتغير المناخ تهدد بشكل خطير سبل عيش الفقراء، ولا سيما النساء والفئات المهمشة. وتحول التفاوتات الأفقية والمكانية أيضا دون مشاركة العديد من الناس في أنشطة اقتصادية مربحة.

٧ - وأدت الأزمة المالية والاقتصادية إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ وإلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩[٦]. ومع أن التوقعات تشير إلى تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ما بين ٤,٣ و ٥,٠ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١١، إلا أنه من المتوقع ألا يكون هذا التعافي مقترنا بخلق فرص العمل. وفي العديد من البلدان تضرر أيضا رفاه المواطنين من جرّاء انخفاض الدخل الفردي. وفي عام ٢٠٠٧، تجاوزت معدلات الرفاه في ٢٣ بلدا نسبة ٣ في المائة، وهي عتبة النمو التي تعتبر الحد الأدنى المطلوب لكفالة تحقيق خفض ملموس للفقر. ولكن بحلول عام ٢٠٠٩، انخفض عدد بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي حققت هذا المعدل إلى خمسة بلدان. أما عدد البلدان التي سوف تحقق معدل نمو يتجاوز ٣ في المائة في عام ٢٠١٠ فمن المتوقع ألا يبلغ سبعة بلدان[٧].

ثانيا - إنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٨ - تمكنت البلدان الأفريقية من وضع نفسها على المسار المؤدي إلى تحقيق المزيد من النواتج الإيجابية على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإيجاد مجتمعات ديمقراطية بشكل أكبر. وجاء ذلك نتيجة لاستمرار القادة الأفريقيين في الإصرار على اتباع مسار لتنمية القارة يضع المسؤولية الرئيسية عن تنمية القارة اقتصادياً واجتماعياً في أيدي فرادى البلدان. ورغم إنه من العسير تفادي الوقوع في السياسات المدفوعة خارجياً وخاصة سياسات توافق آراء واشنطن، التي كبدت القارة تكلفة اقتصادية واجتماعية باهظة، فإن مبادرة نيباد التابعة للاتحاد الأفريقي أجرت التشخيص الصحيح للعوائق الرئيسية التي تقف أمام تنمية القارة واحتياجاتها، وهي تطرح حلولاً ذات موثوقية لهذه التحديات المتعددة الأوجه. ومن هذه الحلول خفض النزاعات المسلحة، ودعم جهود القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة

(٦) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي: التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٠: تعزيز النمو المستدام الرفيع المستوى لخفض البطالة في أفريقيا. (أديس أبابا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٠).

(٧) الحالة الاقتصادية العالمية والتوقعات في عام ٢٠١٠. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.C.2).

بين الجنسين، وزيادة الانفاق الاجتماعي على التعليم والصحة، والنهوض بصغار المزارعين، والتصدي لتغير المناخ، وتعزيز التكامل الإقليمي. بيد أن توافق آراء واشنطن ما زال يؤثر تأثيرا قويا في التحليل الاقتصادي ورسم السياسات في المنطقة بسبب ضيق الحيز السياساتي ونقص المعونة والمشروطيات السياساتية.

٩ - وكان أحد أهم عوامل نجاح مبادرة نيباد هو الوصول إلى القناعة بأن على البلدان الأفريقية أن توازن بين تعبئة الموارد من المصادر المحلية من جهة والمساعدة الإنمائية الرسمية والإعفاء من الديون ورأس المال الخاص والتحويلات من جهة أخرى. وبسبب هذا التوافق الأفريقي في الآراء بشأن تطلعات القارة في مجال التنمية، كان هناك دعم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، الأمر الذي تدلل عليه الالتزامات التي صدرت عن منظومة الأمم المتحدة ومجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الخيرية لدعم برنامج مبادرة نيباد التابعة للاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، لم تف بعض الجهات بالتزاماتها بعد، وخاصة الالتزام الصادر عن مؤتمر غلين إيغلز بمضاعفة المعونة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠.

١٠ - ولضمان أن يكون هذا الجسم القاري قادراً على أداء دوره بصورة متماسكة وفعالة في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، قرر مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لمجلس رؤساء الدول والحكومات، في دورته العادية الرابعة عشرة المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٠، إدماج مبادرة نيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، وإنشاء وكالة للتخطيط والتنسيق في إطار مبادرة نيباد كهيئة فنية تابعة للاتحاد الأفريقي، متوجاً بذلك عملية كان قد شرع فيها في عام ٢٠٠٣[٨]. وعلى الرغم من تأخر هذا الإدماج، هناك أمل متجدد في أن تتصدى الوكالة لأوجه القصور التي لازمت عمليات التنفيذ لفترة طويلة وأن تعجل بتحقيق تطلعات القارة في إحداث التحول السياسي والاجتماعي - الاقتصادي المنشود. ومبادرة نيباد التابعة للاتحاد الأفريقي تتمتع الآن بولاية واضحة تشمل تيسير وتنسيق تنفيذ البرامج والمشاريع القارية والإقليمية ذات الأولوية، وتعبئة الموارد وحفز الشركاء لدعم تنفيذ هذه الأنشطة، وإجراء وتنسيق البحوث وإدارة المعرفة، ورصد وتقييم تنفيذ البرامج والمشاريع، والاضطلاع بالدعوة لمناصرة رؤية المبادرة ورسالتها ومبادئها وقيمها الأساسية.

١١ - وبفضل الدعم التقني الذي تلقته الوكالة من منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عملت على إعادة ترتيب الأولويات المتعلقة بمهامها الأساسية وأنشطتها الموضوعية وإعادة تعريفها، بحيث تتمحور حول المجالات الستة التالية: الزراعة والأمن

(٨) القرار ٢٨٣ (د-١٤).

الغذائي؛ والتكامل الإقليمي والهياكل الأساسية؛ وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية البشرية؛ والحوكمة الاقتصادية والمؤسسية؛ والقضايا المشتركة بين القطاعات والمتصلة ببناء القدرات والشؤون الجنسانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه المجالات مترابطة ومعضدة لبعضها بعضا وسوف يسهم النجاح في تنفيذها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة.

١٢ - وإذا أريد للوكالة أن تكون فعالة ينبغي مواصلة تعميم الأولويات الإنمائية القارية والإقليمية في الاستراتيجيات الإنمائية دون الإقليمية والوطنية. فقد أظهرت التجارب في أفريقيا وخارجها بصورة منتظمة أن أنجح البرامج الإنمائية هي عادة تلك التي تقودها البلدان وتمسك بزمامها على نطاق واسع. وفي حالة البرامج التي تستهدف تطوير شبكات الطرق الإقليمية وأحواض المياه وشبكات الطاقة، تضطلع الجماعات الاقتصادية الإقليمية بدور حاسم. بيد أنه لا بد من النهوض بقدرات هذه الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا والمؤسسات الوطنية وتزويدها بالموارد المطلوبة حتى تتمكن من النجاح في تنفيذ أولويات نيباد. وعلى الشركاء الإنمائيين الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية والموارد للمساعدة في حفز هذه الجهود الإقليمية والوطنية.

ثالثا - التقدم المحرز في القطاعات الاجتماعية والزراعة

ألف - إيجاد مناخ ملائم للنمو المستدام

١٣ - ما زالت التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا تتمثل في الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية وضيق الحيز المتاح لصنع السياسات والنزاعات والعوائق الجغرافية ونقص الاستثمار في القطاعات الحاسمة مثل الزراعة والطاقة والنقل. وما زال العديد من البلدان يحاول التغلب أيضا على الآثار المدمرة لسياسات التكيف الهيكلي التي قلصت الإنفاق العام في التعليم والصحة والزراعة بصورة قاسية وألغت إعانات كانت تقدم إلى قطاعات حيوية. وخضعت هذه البلدان أيضا لمؤثرات متعاظمة ترتبط بقضايا الحوكمة السياسية والاقتصادية وتغير المناخ. وكان التقدم المحرز في التصدي لهذه التحديات أسرع في البلدان التي تمكنت من تحقيق معدلات أسرع للنمو المستدام الشامل المنصف وتعزيز التحول الهيكلي للاقتصادات الوطنية. وكان لتحسين القدرات والممارسات وتوطيدها في مجال الحوكمة المعززة للنمو نفس القدر من الأهمية في تعميق مساهمة الاستراتيجيات الإنمائية المراعية لمصلحة الفقراء في مكافحة الفقر وتعزيز التحول الاقتصادي. وفي حين إن وجود الحوكمة الرشيدة لا يسبق بالضرورة تحقيق النمو والتنمية إلا أنه يغير بالفعل حياة الفقراء إلى الأحسن من خلال توفير المناخ المؤاتي للاستثمارات في الأعمال التجارية العامة والخاصة التي

تؤدي إلى خلق فرص العمل وإلى رفع مستوى القدرات لإدارة ورصد القطاعات الحيوية لاستغلال الموارد وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية.

١٤ - وبناء على ما تقدم، ولتعزيز زخم النمو غير المسبوق الذي شهدته أفريقيا والمضي قدماً في تحسين جهود النمو والتنمية المستدامين في أفريقيا، يركز برنامج نيباد على أهمية تحسين المناخ لجذب المستثمرين المحليين والأجانب على السواء، وتعزيز الحوكمة السياسية والمؤسسية إلى جانب المحافظة على السلم ومنع نشوب النزاعات. وتجرى استعراضات دورية للحوكمة السياسية والمؤسسية وتنفيذ البرامج الإنمائية في سياق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، أداة أفريقيا المعنية بالرصد الذاتي، المتفق عليها بصفة متبادلة.

١٥ - وفي البلدان التي ساد فيها السلم والاستقرار السياسي، كان التقدم مطرداً. ونتج عن ذلك النمو الشامل والمستدام إرساء دعائم أقوى لإنشاء الهياكل الضرورية للحوكمة الرشيدة. ولهذا الأمر أهمية حاسمة لأفريقيا. ففي العقد الماضي كان استغلال الموارد الطبيعية هو المحرك الرئيسي لتسريع وتيرة النمو في مختلف مناطق القارة. وأفضى نمو التجارة فيما بين بلدان الجنوب، الذي غذّاه بروز أقطاب جديدة للنمو وخاصة الصين والهند والبرازيل، إلى توسيع الحيز المالي للعديد من البلدان. بيد أنه لكي تتمكن البلدان الأفريقية من جني الثمار المرتبطة بالطفرة الكبيرة في أسعار السلع الأساسية وترجمها إلى رفاه مستدام للمواطن العادي ينبغي لها أن تمازج بين سياسات الاقتصاد الكلي التي تركز على خلق العمالة، وممارسات الحوكمة التي تعزز التوزيع الأكثر إنصافاً لفوائد النمو والحد من الفساد في إدارة الشأن العام. وكل هذا يتطلب إيجاد مؤسسات عامة تستخدم الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة وحنكة لأغراض تحقيق التنمية المستدامة.

١٦ - وعلى عكس السجل التاريخي لأفريقيا المعروف بسوء استغلال الموارد على نحو أفضى إلى نشوب النزاعات وتقويض أي فرص للسلام الدائم والتنمية المستدامة[٩]، هناك الآن أمل متجدد بأن الدفعة القوية التي تقف وراءها مبادرة نيباد سعياً إلى تحسين مستويات الحوكمة السياسية والمؤسسية ستفضي إلى إدارة أفضل لموارد أفريقيا وتحقيق أقصى قدر من الفائدة من هذه الثروة بتحسين مستويات المعيشة للملايين من سكانها. وسيؤدي هذا بدوره إلى تعزيز فرص بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٥.

(٩) انظر A/52/871-S/1998/318.

باء – القضاء على الفقر والجوع

١٧ – بذلت جهود كبيرة للقضاء على الفقر في أفريقيا رغم تباين التقدم المحرز من بلد لآخر. ففي حين شهد عدد من البلدان نموا قويا للناتج المحلي الإجمالي، انحصر خفض الفقر في بلدان قليلة، الأمر الذي يسلط الضوء على وجود اختلافات كبيرة بين البلدان فيما يتصل بقدرتها على ترجمة النمو إلى خفض لحدة الفقر(١٠). فقبل اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، كانت معدلات النمو القوية نسبيا هي بصورة عامة المحرك الرئيسي للحد من الفقر المدقع في العديد من البلدان. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدلات الفقر انخفضت في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٥٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٥، على الرغم من أن العدد المطلق للفقراء ارتفع في واقع الأمر من ٢٩٦ مليون إلى ٣٨٨ مليون خلال هذه الفترة. ويقدر البنك الدولي أيضا أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم ارتفع نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية بنحو ٧ ملايين شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٠٩(١١). ولو أن هذه الأزمة لم تحدث، لكان من المتوقع لنسبة من يعانون من الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن تنخفض من ٥٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٥ وإلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٢٠. بيد أن التقديرات تشير إلى أنه بفعل الأزمة سوف تزداد نسبة الفقراء كثيرا لتصل إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٥ قبل أن تنخفض إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠٢٠(١٢).

١٨ – وفي حين ظل بطء وتيرة التقدم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى محور تركيز المجتمع الدولي الإنمائي، فإن جهود القضاء على الفقر في شمال أفريقيا كانت متينة إلى حد كبير. فقد تمكنت تونس والجزائر ومصر والمغرب من خفض كل من المعدلات والأعداد المطلقة للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع. ومع ذلك، ما زال الفقر يشكل تحديا في جيبوتي، في حين أنه من الصعب أكثر تقييم التقدم المحرز في السودان والجماهيرية العربية الليبية بسبب الافتقار إلى البيانات الرسمية عن الفقر.

---

(١٠) A.K. Fosu. “Inequality, income and poverty: comparative global evidence”, *Social Science Quarterly*, vol.91, Issue 5, (December 2010).

(١١) M, Ravallion, “The crisis and the world’s poorest”, *Development Outreach: Growing out of crisis.* (Washington D.C., World Bank Institute, 2009).

(١٢) World Bank and IMF. *Global Monitoring Report 2010: The MDGs after the crisis.* (Washington, D.C., World Bank, 2010).

١٩ - ووفقا لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لأفريقيا لعام ٢٠١٠[١٣]، فإن الفقر آخذ في التناقص في القارة بفعل النمو القوي الذي سبق اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية والتحسن الكبير في قدرات الحوكمة وتوقف النزاعات في بعض البلدان. ومن الجهود الرئيسية الأخرى التي تسهم في خفض حدة الفقر تحويل مخصصات المعونة لمصلحة الخدمات الاجتماعية، وزيادة الإنفاق العام على الخدمات الأساسية الموجهة للفقراء، والزيادة في تحويل الدخل، ومشاريع الخدمات الاجتماعية التي تستهدف النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، والمعاشات التقاعدية المخصصة لكبار السن ومشاريع ضمان العمالة[١٤].

٢٠ - وبناء على ما تقدم، فلكي تخفض أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من مستويات الفقر بصورة كبيرة، لا بد من إحداث نمو إيجابي حقيقي مستمر في دخل الفرد على مدى عقد أو عقدين. وسوف يقتضي الأمر أيضا خفض النزاعات وتعزيز الحماية الاجتماعية وضخ الاستثمارات في التعليم والصحة والزراعة والهياكل الأساسية. ويجب أن يكون النمو غنيا بفرص العمل وسريعا بما يكفي لإخراج أعداد كبيرة من الناس من حالة الفقر. ويجب أن تكون فوائد هذا النمو أيضا موزعة توزيعا واسعا لأن الفشل في الحد من تفاوتات الدخل قد لا يمكّن من ترجمة معدلات النمو العالية إلى خفض ملموس لمستويات الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن الحد من الفقر سوف يستوجب أن تتعلم البلدان من التجربة وتتبادل الخبرات والمعارف، ومن ثم تعمل على تعزيز أفضل الممارسات. وفي حين أن المساعدة المقدمة من الجهات المانحة تمثل دعما كبيرا لتعزيز وتنفيذ المشاريع الإنمائية بنجاح، ينبغي ألا تكون المعونة هي المحرك لجهود القضاء على الفقر. ويجب إعطاء أولوية قصوى لاستكشاف مصادر جديدة للتمويل بما يشمل تعبئة الموارد المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتلك هي المبادئ والقيم التي أوجزها برنامج نيباد.

٢١ - وفيما يتصل بالجوع، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن جزءا كبيرا من الـ ٦٣ مليون شخصا الذين أصبحوا يعانون من نقص التغذية بسبب أزمة ارتفاع أسعار الغذاء على نطاق عالمي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلاوة على ذلك، تعيش نسبة كبيرة من الـ ٤١,٣ مليون شخص الجدد الذين أصبحوا يعانون من نقص التغذية على الصعيد العالمي نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أيضا. وعليه فإن مستويات الجوع وسوء التغذية ما زالت

(١٣) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآخرون: تقييم التقدم المحرز في أفريقيا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(١٤) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: محاربة الفقر وعدم المساواة: التحول الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسات (جنيف، ٢٠١٠).

تمثل تحديا رئيسيا في مختلف أرجاء المنطقة. بل إن المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء قدر أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما زالت تشهد مستويات للفقر هي من بين الأعلى في العالم. ووفقا للمؤشر العالمي للجوع لعام ٢٠١٠، وهو مؤشر مرجح يتألف من معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة حدوث نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة السكان ناقصي التغذية، لم تتمكن سوى تونس وغانا من تخفيض مجموع نقاطهما المحرزة في إطار المعدل العالمي للجوع، وذلك بنسبتي ٥٨ و ٥٧ في المائة على التوالي. وحققت أنغولا وإثيوبيا وموزامبيق أيضا تقدما ملحوظا في تخفيض نقاطهما منذ عام ١٩٩٠. ومع ذلك فإن التقدم المحرز بصفة عامة لخفض مستويات الفقر ما زال يتعرض لصعوبات كبيرة ناتجة عن استمرار النزاعات، وارتفاع أسعار الغذاء والأزمة الاقتصادية العالمية. ولهذا السبب، ما زالت بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وتشاد وبوروندي تسجل نقاطاً عالية وفقا للمؤشر.

جيم - التعليم والصحة

٢٢ - إن الاستثمار في التعليم عامل رئيسي لتقليص الفقر وتعزيز التحول الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستمر على المدى الطويل. وهو أيضا حيوي لإيجاد مجتمعات أكثر شمولا. وتبعا لذلك، فإن إحدى الركائز الأساسية لبرنامج نيباد تتمثل في الرغبة في تحسين الآفاق الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع، وضمان أن تكون اليد العاملة الأفريقية مهيأة بصورة أفضل للمنافسة في اقتصاد المعرفة العالمي. ولذا تعمد البلدان الأفريقية إلى توسيع سبل الحصول على التعليم للنساء والفتيات والفئات الأخرى المحرومة اجتماعيا، وخاصة على مستوى التعليم الابتدائي، وتحسين نوعية التعليم. وتسهم هذه المكاسب في توسيع الطبقة الوسطى لأفريقيا، وهي فئة تطالب بصورة متزايدة بإخضاع المؤسسات العامة للمزيد من المساءلة وبتعميم الوصول إلى منافع عامة وخدمات اجتماعية ذات مستوى جيد. ويعني ارتفاع مستويات التعليم كذلك يدا عاملة أكثر تعليما وقدرة شرائية أكبر. ولئن تحققت بعض المكاسب الملحوظة، فإن أهداف تعميم التعليم الابتدائي، وتحسين مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وتوسيع نطاق التعليم للطفولة المبكرة لا تزال مع ذلك عصية على التحقيق في بعض البلدان.

٢٣ - والآن، وقد أصبح الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على بعد خمس سنوات فقط، فإن الاهتمام بتحقيق المزيد من المكاسب في التعليم اكتسب زخما إضافيا على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء. فمنذ عام ٢٠٠٥، التزمت الحكومات الأفريقية في الدورة العادية الخامسة لاجتماع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي انعقدت

في عام ٢٠٠٥، بتخصيص ٢٠ في المائة من الإنفاق الحكومي للتعليم. بيد أن عشرة بلدان فقط، من مجموع البلدان الـ ٤٦ التي تتوافر معلومات بشأنها، أوفت بهذا الالتزام[١٥].

٢٤ - ومنذ بدء تنفيذ مبادرة نيباد في عام ٢٠٠١، ارتفع المعدل الإجمالي للقيد بالمرحلة الابتدائية بما يزيد عن ١٠ في المائة، بيد أن هذا الارتفاع صاحبه ارتفاع في نسبة التلاميذ إلى المعلمين، الأمر الذي يشكل ظاهرة قد تلحق الضرر بنوعية التعليم[١٦]. وفي العقد الأخير، سجلت بلدان مثل بوركينا فاسو وإثيوبيا وموزامبيق ورواندا وأوغندا مكاسب هي من بين الأكثر إثارة للإعجاب[١٧]. ومع ذلك، لم تصادف جهود تحسين فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي نفس القدر من النجاح. فقد بلغ المعدل الإجمالي للقيد بالمرحلة الثانوية ٤٣,٣ في المائة في ٢٠٠٤، أي ما يمثل زيادة بنسبة ٦,٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠١. ولكن بحلول عام ٢٠٠٧، تراجع معدل القيد بالمرحلة الثانوية إلى ٣٨,١ في المائة، أي بنقصان قدره ٢ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠١[١٨]. وإلى جانب ذلك، لم يكن من السهل المحافظة على معدلات إبقاء الفتيات في المدارس بعد انتهاء مرحلة التعليم الابتدائي.

٢٥ - وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدما أكثر انتظاما في مجال القيد بالمدارس مما سجلته القارة ككل. إذ ارتفع المعدل الإجمالي للقيد بالمرحلة الأولية بما يقارب ١٢ في المائة منذ عام ٢٠٠١، فيما ارتفع القيد بالمرحلة الثانوية بصورة منتظمة، رغم أنه ظل دون نسبة ٤٠ في المائة (٣٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧). ويظل احتمال تضرر مستوى التعليم واردا مع ارتفاع نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المرحلة الأولية بمقدار ٢ في المائة تقريبا لتصل إلى ٤٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٧[١٩]. والحق أن المنطقة في حاجة إلى ١,٢ مليون معلم مؤهل إضافي لضمان تحقيق بيئة تعليمية جيدة للجميع[٢٠]. وكما لاحظت منظمة اليونسكو أيضا، فإن احتمالات بقاء البالغين الشباب في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

---

(١٥) African Monitor. *Development Support Monitor 2010: Making MDGs Attainable and Their Outcomes Sustainable*, (Cape Town, South Africa, 2010).

(١٦) African Development Bank, Group, Data Portal, 27 October 2010. Available from *http://afdbdp.porgnoz.com*.

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، الثروة الحقيقية للأمم: السبل المؤدية إلى التنمية البشرية (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠).

(١٨) بوابة بيانات مجموعة مصرف التنمية الأفريقي.

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التعليم للجميع، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٠: الوصول إلى المهمشين (أوكسفورد، مطبعة جامعة أوكسفورد، ٢٠١٠).

أميين حتى بعد حصولهم على خمس سنوات من التعليم تبلغ ٤٠ في المائة. وقد يتعرض معظم ما أحرز من تقدم في مجال التعليم في المنطقة إلى التقويض من جراء الضغوط الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية، مما يعرض نوعية التعليم إلى المزيد من المخاطر، مع احتمال أن تفضي الخسارة في الإيرادات الحقيقية والممكنة إلى تخفيض بمقدار ١٠ في المائة مقارنة بالإنفاق المخصص لكل تلميذ في المرحلة الابتدائية في الفترة السابقة للأزمة.

٢٦ - وإلى جانب تحسين معدلات القيد في المدارس والحضور، أبرمت مبادرة نيباد شراكات مع شتى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الخيرية ومجموعات أخرى، بهدف تحسين الأمن الغذائي والتغذوي للأطفال. ومن هذه البرامج برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، الذي جاء نتيجة شراكات أبرمها برنامج الأغذية العالمي مع نيباد، والبنك الدولي، والشراكة من أجل نماء الطفل، لدعم الحكومات الأفريقية في وضع برامج التغذية المدرسية وتنفيذها وتطويرها، وهي برامج تشمل مجالات التعليم والتغذية والصحة وتمكين المرأة. وتقوم بلدان مثل ملاوي وكوت ديفوار وكينيا وأوغندا بتوفير وجبات لأطفال المدارس تستخدم فيها سلع منتجة محليا من خلال برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. وبما أن المزارعين المحليين يقومون بتوفير السلع الزراعية الضرورية، فإن هذا النوع من برامج التغذية المدرسية يساهم في جهود القضاء على الفقر من خلال دعم الزراعة المحلية.

٢٧ - ولا يزال الافتقار إلى سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية يشكل تحديا رئيسيا. ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩ كان هناك طبيبان فحسب لكل ١٠ ٠٠٠ شخص في أفريقيا. وبالمثل كان هناك ٩ أسرَّة في المستشفيات لكل ١٠ ٠٠٠ شخص. غير أن جهودا تبذل حاليا لتعزيز سبل الوصول إلى المرافق الصحية والكوادر الصحية، وارتفع الإنفاق على الصحة في المتوسط من ٨,٧ في المائة من الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٠١ إلى ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. وخصص اثنان وعشرون بلدا نفقات تساوي المتوسط العالمي للإنفاق على الصحة في عام ٢٠٠٧، وهو ١٠,٨ في المائة، أو تتجاوزه.

٢٨ - ولا يزال العبء الذي تخلفه المستويات المرتفعة للوفيات النفاسية والأطفال، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، يبطئ وتيرة التنمية في أفريقيا نتيجة لنقص الاستثمار في صحة الأم والطفل، وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية. وفي حين نجحت عدة بلدان أفريقية، بوجه خاص، في خفض العبء المرضي الناتج عن وفيات الملاريا والوفيات النفاسية والأطفال، فإن مستويات هذه الوفيات لا تزال مرتفعة بصورة غير مقبولة. ويقدر أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا مسؤولة عما يقارب ٥٢ في

المائة من وفيات النساء ممن هن في سن الإنجاب، بينما تُعزى ١٦ إلى ١٨ في المائة من وفيات الأطفال إلى الملاريا وحدها. ورغم أن هذه الأرقام ما زالت مرتفعة بصورة مزعجة إلا أنها يجب ألا تحجب التقدم المحرز. فقد شهدت ١٠ من أكثر البلدان الموبوءة بالملاريا انخفاضا في أعداد الحالات الجديدة، مفضية إلى انخفاض ملموس في وفيات الأطفال بلغت نسبته ٥٠ إلى ٨٠ في المائة[٢١]. وتعزى هذه النتائج الإيجابية إلى توزيع الناموسيات. فعلى سبيل المثال، يقدر أنه في عام ٢٠٠٨ تم توزيع ٣٨,١ مليون ناموسية من جميع المصادر، وفي عام ٢٠٠٩ وزعت البرامج التي دعمها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل ٢٢,٥ مليون ناموسية. ويقوم الصندوق العالمي حاليا بتوفير العلاجات المضادة للفيروسات العكوسة إلى ١,٩ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢٩ - ويجري بذل جهود أخرى حاليا لزيادة تعزيز تنفيذ أولويات مبادرة نيباد في مجال الصحة وخطة عمل مابوتو. وينصبّ التركز بصورة متزايدة على العمل نحو الوفاء بالتزامات أخرى في المجال الصحي تم التعهد بها على الصعيد العالمي، مثل برنامج العمل الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والبيان الوزاري بشأن الصحة العامة على الصعيد العالمي الذي اعتمده الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٩ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى حملة التعجيل بالحد من الوفيات النفاسية في أفريقيا التي أطلقها الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو عام ٢٠٠٩، تحت شعار ''الوصول إلى خدمات جيدة للجميع: تحسين صحة الوالدة والمولود وصحة الطفل''. وتسعى الحملة إلى تعزيز القيادة السياسية والتزامها على الصعيد الوطني للحد من وفيات الأمهات والأطفال، وتهدف إلى استحداث إجراءات من خلال تعبئة الموارد المحلية، ورفع مستوى الوعي والمحافظة عليه، وإيجاد استجابة مناسبة على كل من الصعيد العالمي والقاري والإقليمي والوطني. والأمل معقود على أن تستنسخ بقية أجزء القارة أفضل ممارسات البلدان التي خفضت الوفيات النفاسية بدرجة كبيرة عن طريق التبادل والزيارات بين العاملين في الحقل الصحي.

٣٠ - ويجري استكمال هذه الجهود الإقليمية وتعزيزها من خلال الجهود الرئيسية المبذولة على الصعيد العالمي. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أطلقت الأمم المتحدة الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل بالشراكة مع الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات الخيرية، والمجتمع المدني ومنظمات البحوث. وتأتي الحملة في إطار جهود متجددة ومتضافرة يجري الاضطلاع بها على الصعيد العالمي بغرض التعجيل بمساعي

(٢١) الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ٢٠١٠: الابتكار والأثر، (جنيف، ٢٠١٠).

تحسين صحة الأم والطفل. وعند إطلاق الحملة، تعهدت الأطراف الفاعلة بمنح ٤٠ بليون دولار أمريكي في شكل موارد لتحسين صحة ورفاه الأم والطفل. ومن بين الشركاء في هذه الاستراتيجية العالمية منظمات صحية دولية رئيسية من قبيل مؤسسة بيل وميلندا غيتس، والتحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين، والصندوق العالمي، وتشارك هذه الجهات في الاستراتيجية لكفالة تخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة وترشيد الخدمات والجهود لتغطي طائفة واسعة من الاحتياجات الصحية.

٣١ - ورغم التقدم الكبير الذي تحقق في التصدي للتحديات الصحية المتعددة التي تواجه المنطقة، ما زالت هناك تحديات رئيسية ماثلة. ومن هذه التحديات الارتفاع المستمر لمستويات الوفيات النفاسية ووفيات المواليد، والنقص في الكوادر الصحية، والعبء المتنامي الذي تخلفه الأمراض المعدية وغير المعدية. وخص وزراء الصحة الأفريقيون بالذكر ارتفاع قيمة ما يدفعه الفرد من ماله الخاص للصحة بوصفه معوقا رئيسيا أمام بلوغ الغايات الصحية للأهداف الإنمائية للألفية[٢٢]. وتصل هذه التكاليف في شرق أفريقيا ووسطها والجنوب الأفريقي إلى ٤٨ في المائة من مجموع النفقات الصحية. وإلى جانب ذلك، تجددت الدعوات لتوسيع نطاق أنشطة الدعوة الإقليمية لتركيز الانتباه على الفرص والتحديات المرتبطة بالاستفادة من الحلول المستندة إلى الأدلة لإحداث تحول إيجابي في تقديم خدمات الرعاية الصحية، إذا أرادت البلدان الأفريقية التعجيل بتنفيذ خطة عمل مابوتو بالإضافة إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

دال - المسائل الجنسانية

٣٢ - تواصل البلدان الأفريقية اتخاذ تدابير محددة لتحسين سبل وصول النساء والفتيات إلى التعليم والتدريب، ومشاركتهن في العلم والتكنولوجيا والقوى العاملة، علاوة على ما تقوم به في سبيل إنهاء جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة بغرض تعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتصدي للفقر. ومع ذلك، فإن ما تحقق من مكاسب للنساء والفتيات لم يترجم إلى نواتج تحسّن سوق العمل. فالنساء ما زلن متخلفات عن ركب نظرائهن الرجال من جميع الشرائح العمرية فيما يتصل بالمشاركة في سوق العمل الرسمي، كما أن نسبة تمثيلهن في القطاع غير الرسمي والعمالة الهشة مرتفعة ارتفاعا مفرطا وغير متناسب مع أعدادهن.

(٢٢) Fiftieth East, Central and Southern African Health Community Conference of Health Ministers', Kampala, 15-19 February 2010, resolution ECSA/HMC50/R1. Health insurance and financing.

٣٣ - ويكتسي الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة زخما مستمرا في المنطقة ليس فقط من خلال تنفيذ برنامج مبادرة نيباد بل وأيضا من خلال تعهدات إضافية من قبيل الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٤، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق الإنسان للمرأة في أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة جدا حظي حق المرأة في الرعاية الصحية الأولية بعناية متزايدة، اعتبارا لدوره في تحسين حياة المرأة واعترافا بالدور المحوري لصحة الأمهات في تنمية أي بلد. وتشجع حملة الاتحاد الأفريقي بشأن التعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا الحكومات الأفريقية على تصميم سياسات تعالج الممارسات الثقافية والتقليدية التي تحط من قدر المرأة، وعلى تعزيز الفرص التعليمية المتساوية للنساء والفتيات، وحقوقهن الزوجية والإنجابية المستقلة[٢٣]. ويجري تشجيع البلدان الأفريقية على اعتماد حالة الصحة النفاسية وصحة الطفل مؤشرين رئيسيين على وجود نظام صحي يؤدي مهامه بصورة سليمة[٢٤].

٣٤ - وشكل عدم وجود البيانات بصورة كافية عائقا كبيرا أمام تسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة على مدى السنين. فعدم القدرة على تقييم أداء الحكومات بصورة دقيقة يجعل من العسير مساءلتها بشأن تنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية الخاصة بوضع المرأة. واستجابة لذلك، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية ليكون آلية مختصة بأفريقيا تعالج هذه المسألة. ويتقصّى الدليل حالة المرأة في أفريقيا مقارنة بحالة الرجل إضافة إلى وضع المرأة فيما يتصل بالعناصر ذات الطابع النوعي الخاصة بالسبل المتاحة لنهوض المرأة اجتماعيا وقدراتها الاجتماعية، والفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة إلى جانب تمثيلها ومشاركتها في مراكز صنع القرارات العامة وفي المجتمع المدني، ويسلط أيضا الضوء على العناية التي توليها الحكومات لحقوق المرأة تحديدا.

٣٥ - وأظهرت نتائج دراسة تجريبية أجريت في ١٢ بلدا عن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية أن التقدم المحرز كان متفاوتا. فقد تحقق التقدم الأكثر إيجابية والأبعد أثرا في مجالي التعليم والصحة، وخاصة مع التحسن الذي طرأ في مجال تعميم الحصول على التعليم الابتدائي وتحسين صحة الأمهات. وفي مجال حقوق المرأة، وعلى الرغم من أن الدليل يظهر تحسنا متسقا فيما يتصل بالتصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بذلك، فإن المواقف

(٢٣) مفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٩)، صحيفة وقائع عن حملة الاتحاد الأفريقي بشأن التعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع *www.african-union.org*.

(٢٤) الاتحاد الأفريقي (٢٠١٠)، وثائق مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الخامس عشر. ”الرسائل الرئيسية عن مؤتمر القمة“. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع: *http://www.africa-union.org/root/au/conferences/2010/july/summit/15thsummit.html*.

الضارة ما زالت تؤثر في التطبيق الفعال لأحكامها على الصعيد القطري. وإلى جانب ذلك، فإن معظم الأجهزة المعنية بالمسائل الجنسانية، حيثما وجدت، لا تزال تعاني من نقص الموظفين والتمويل، الأمر الذي يعيق التنفيذ الكامل والرصد الفعال لإعمال حقوق المرأة. وأظهرت الحكومات التي كانت موضع تقييم أنها أحرزت تقدما ملحوظا في إصلاح القوانين الوطنية لحماية المرأة من العنف المترلي. ويجري الاعتراف بصورة متزايدة في مختلف أنحاء القارة بضرورة إخراج العنف المترلي من نطاق الخصوصية الذي كان يحيط به واعتباره شأنا يتصل بالتمييز ضد المرأة. فقد سنَّ ما يقارب ١٤ بلدا قوانين في هذا الصدد[٢٥]. وبالمثل، فرغم أن بعض البلدان تبذل جهودا لتحسين التمثيل السياسي للمرأة من خلال فرض الحصص وما شابهها من سياسات العمل الإيجابي، لا تزال المواقف والتصورات السالبة تجاه دور المرأة في السياسة تعيق مشاركتها الكاملة.

٣٦ - ومع إطلاق عقد المرأة الأفريقية (٢٠١٠-٢٠٢٠) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تواصل البلدان الأفريقية سعيها الحثيث لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المناطق. ولكن لتحقيق هذه الأهداف، ينبغي للحكومات أن تكفل انتهاج ميزنة تستجيب للمسائل الجنسانية وتمتنع عن إيقاف البرامج الاجتماعية التي يستفيد منها النساء والأطفال.

هاء - برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا

٣٧ - في الوقت الذي لا يزال معظم البلدان ضعيفا أمام الزيادات الحادة في الأسعار العالمية للغذاء، فإن حالة الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا تبقى هشة. وعلى الرغم من انحسار أثر الارتفاع في أسعار الغذاء الذي حدث في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ظلت الأسعار المتوسطة للقمح والحبوب مرتفعة، ومن المتوقع أن تبقى مرتفعة بالقيمة الحقيقية بنسبة ١٥ إلى ٤٠ في المائة على مدى السنوات العشر القادمة مقارنة بأسعار الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦[٢٦]. وأثرت هذه الأسعار المرتفعة تأثيرا غير متناسب في حياة الفقراء. وبالتالي، اتسمت وتيرة التقدم المحرز في تخفيف حدة الفقر والجوع وتسريع النمو بالبطء. وقد بلغت فاتورة الواردات الغذائية للقارة ٣٣ بليون دولار سنويا، ومن الواضح أن ركود وانخفاض مستويات الإنتاجية الزراعية ما زالا يكلفان القارة الكثير. ويعتبر ادخار هذه الموارد الكبيرة واستثمارها في قطاع الزراعة والقطاعات الاجتماعية إحدى الأولويات الرئيسية للمنطقة. وعلاوة على ذلك، ما زالت

(٢٥) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقرير المرأة الأفريقية لعام ٢٠٠٩: قياس عدم المساواة في أفريقيا والدروس المستفادة من الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، (أديس أبابا، ٢٠١٠).

(٢٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: التوقعات الزراعية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠).

الجهود المبذولة لجعل الزراعة أساسا لتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي المستدامين ضعيفة. ولا يزال عدم كفاية الهياكل الأساسية الريفية وبطء وتيرة تطويرها يعيقان الحركة الحرة للسلع الزراعية ووصولها إلى الأسواق المحلية والدولية.

٣٨ - وتعزى أوجه القصور هذه إلى استمرار وجود ثغرات كبيرة في تمويل زراعة الحيازات الصغيرة. وما زال العديد من الحكومات الأفريقية عاجزا عن الوفاء بتعهد خطة مابوتو القاضي بتخصيص ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية كحد أدنى للقطاع الزراعي ولتحقيق معدل نمو سنوي في الزراعة لا يقل عن ٦ في المائة. ولكي يتم تنشيط الزراعة الأفريقية بنجاح، لا بد من الوفاء بالتعهدات الدولية الخاصة بتقديم المعونة الزراعية وخاصة التعهد الصادر من مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي بتقديم ٢٢ بليون دولار، والتعهد الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية برصد ٣,٥ بليون دولار، والتعهد الصادر من المفوضية الأوروبية بتقديم مبلغ ٣,٨ بليون دولار[٢٧]. ويجب أن تضاف هذه الجهود العالمية إلى المبلغ الذي رصده الاتحاد الأوروبي لتطوير الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، البالغ ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، ويجب ضمان أن تستمر هذه الجهود لتنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا.

٣٩ - وبالإضافة إلى الجهود الوطنية والإقليمية، يجري تقديم قدر كبير من المساعدة المخصصة لتطوير الزراعة إلى البلدان الأفريقية من خلال الشراكات الاستراتيجية للزراعة والأمن الغذائي. وقد تعهد مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٦ بالاستثمار في الزراعة الأفريقية من خلال برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. ويقوم عدد متزايد من المستثمرين الدوليين بالاستثمار في الزراعة عن طريق حيازة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية. ورغم أن هذه الحيازات تنطوي على إمكانية دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية، وتطوير الهياكل الأساسية، وخلق الوظائف، فهناك أيضا تخوفات مشروعة من أن حيازة مساحات شاسعة من الأراضي على هذا النحو قد تقوّض فرص حصول الفقراء من مزارعي الريف والفئات المهمشة الأخرى على الموارد من قبيل المياه وأراضي الرعي والأخشاب[٢٨]. ولهذا فمن الأهمية بمكان أن تتم حيازة الأراضي بصورة شفافة وأن لا تضار حقوق الأراضي المحلية والعرفية للمزارعين

(٢٧) The Montpellier Panel. *Africa and Europe: Partnerships for Agricultural Development* (London, Imperial College, 2010).

(٢٨) L. Cotula, S. Vermeulen, R. Leonard and J. Keeley. *Land grab or development opportunity? Agricultural investment and international land deals in Africa.* (London/Rome. International Institute for Environment and Development, FAO and International Fund for Agricultural Development, 2009).

المحليين، وأن يستفيد المزارعون المحليون من هذه الاستثمارات عن طريق التدريب ونقل التكنولوجيا والاستثمار في الهياكل الأساسية. ويتوجب أيضا اتخاذ التحوطات الملائمة لحماية الأمن الغذائي المحلي.

٤٠ - ورغم هذه التحديات، فإن هناك إمكانية حقيقية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا، من خلال الثورة الأفريقية الخضراء وضخ استثمارات كبيرة لتطوير زراعة الحيازات الصغيرة. وسوف تتمكن البلدان الأفريقية، على المدى الطويل، من النجاح في الحد من الفقر المدقع وأوجه عدم الأمن الغذائي والتغذوي، ومن توسيع نطاق صادرات السلع والمنتجات الزراعية إذا استمرت في التركيز على تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا بوصفه النهج الإقليمي لتعزيز النمو الاقتصادي الذي تقوده الزراعة. وقد قام ٢٢ بلدا حتى الآن بعقد اجتماعات مائدة مستديرة بشأن برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، وتوقيع اتفاقات وتصميم خطط استثمارية، بينما كانت رواندا هي البلد الوحيد الذي فعل ذلك قبل تموز/يوليه ٢٠٠٩. وبالنسبة لثمانية عشر من هذه البلدان تم وضع خطط للاستثمار في التنمية الغذائية واستعراضها من جهات مستقلة استنادا إلى الرؤية والمبادئ الواردة في اتفاقاتها الوطنية. فعلى سبيل المثال، اتخذت إثيوبيا خطوات لتعزيز استراتيجيتها للتصنيع التي تقودها التنمية الزراعية، في حين قامت ملاوي بمواءمة نهج القطاع الزراعي لديها مع مقتضيات ركائز برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. ويجب على البلدان الآن مواءمة برامجها واستراتيجياتها الخاصة لتطوير الزراعة مع البرنامج لكي تحصل على التمويل الدولي من آليات مثل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

٤١ - وتجدر الإشارة إلى الدفعة الإضافية التي تلقاها تنفيذ هذا البرنامج وتنفيذ قرار الدورة العادية الرابعة عشرة لمجلس رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي القاضي بضرورة أن تكون أفريقيا قادرة في غضون خمس سنوات على تغذية نفسها، وأنه لا يجوز بعد انقضاء هذه الفترة أن يموت أي طفل في أفريقيا من جرّاء الجوع أو التجويع أو سوء التغذية. فقد اقترح الرئيس بينغو واموتاريكا شراكة استراتيجية جديدة من أجل مبادرة سلة الغذاء الأفريقية. وتؤكد هذه المبادرة على دور الزراعة والأمن الغذائي بوصفهما منصة الانطلاق لتحقيق النمو، بدعم من الاستثمارات الاستراتيجية في تطوير الهياكل الأساسية، وخاصة في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخفيف آثار تغيّر المناخ.

رابعا – تطوير الهياكل الأساسية والتجارة والتكامل الإقليمي

٤٢ – إن استمرار الاختناقات في مجال الهياكل الأساسية، بما في ذلك صعوبة الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، يعوق تنمية الإمكانات التي تزخر بها أفريقيا. وقد قفز الطلب على نظم وخدمات الهياكل الأساسية والخدمات العامة في أفريقيا نتيجة لتزايد حركة السكان والسلع والخدمات؛ والنمو السكاني السريع والتحضر؛ وتوسيع التكامل الاقتصادي الإقليمي. وعليه، فإن أحد أهم أهداف برنامج النيباد لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا يتمثل في تعزيز النمو وتحسين التنمية البشرية وخفض الفقر من خلال تحسين وتعزيز سبل الحصول على شبكات وخدمات الهياكل الأساسية الإقليمية والقارية المتكاملة في قطاعات النقل والطاقة والمياه العابرة للحدود وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٢٩].

٤٣ – ويمكن لتطوير الهياكل الأساسية، إلى جانب توفيره اللبنات الضرورية لتحقيق التقدم الاقتصادي على المدى الطويل، أن يحدث آثارا عميقة مكمّلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما يمكن له أن يحفز التنمية العريضة القاعدة، ويتيح مزيدا من فرص العمل، ويشجع على نقل التكنولوجيا بطريقة مجدية. وفي حين أن ٣٢ في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي أحرزته أفريقيا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ تعزى إلى السلع الأساسية وما ارتبط بها من إنفاق حكومي تموله هذه السلع، فإن الجزء الأكبر من النمو، أي الثلثين المتبقيين، جاء نتيجة للتغييرات الهيكلية والتطور الهائل في قطاعات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات التحويلية إلى جانب تعزيز قطاع تجارة الجملة والتجزئة[٣٠]. فعلى سبيل المثال، كان نمو قطاع الهواتف النقالة في مختلف أنحاء أفريقيا مذهلا، إذ شهد القطاع انضمام ٣١٦ مليون مشترك جديد إلى المستفيدين من الخدمة منذ عام ٢٠٠٠. وأدى ذلك إلى خلق الآلاف من الوظائف اللائقة وإلى تحسين كفاءة الأسواق الداخلية.

٤٤ – ويقدر الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا أنه لكي يتحقق التحول المنشود للهياكل الأساسية لأفريقيا، يجب توفير ما مجموعه ٥٢,٢ بليون دولار في السنة في شكل استثمارات عامة وخاصة، إضافة إلى المكاسب المتأتية على صعيد الكفاءة من تحسين العمليات وصيانة منشآت النقل. ومثّل تحقيق هذا الهدف تحديا بيد أن تعهدات كبيرة صدرت. ويقدر الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية لأفريقيا، وهو مجموعة أنشئت في مؤتمر قمة

(٢٩) أطلق القادة الأفريقيون برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١٠، وهو برنامج تندمج في إطاره جميع المبادرات القارية الخاصة الهياكل الأساسية.

(٣٠) Mckinsey Global Institute, *Lions on the move*.

غلين إيغلز لمجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠٠٥، أن مجموع التعهدات الخاصة بالهياكل الأساسية في أفريقيا في عام ٢٠٠٩ بلغ ٣٨,٤ بليون دولار، بارتفاع يساوي ٥ في المائة عن مجموع تعهدات عام ٢٠٠٨ البالغ ٣٦,٦ بليون دولار[٣١]. ومع ذلك فقد انخفضت الاستثمارات من القطاع الخاص بنسبة ٢٣,٧ في المائة (أي ١١,٤ بليون دولار) في عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية. ورغم هذه الانتكاسة فقد كان للارتفاع العام في التعهدات المالية من الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية لأفريقيا مفعول معاكس للدورات الاقتصادية في البلدان التي لديها مشاريع كبيرة في مجال الهياكل الأساسية.

٤٥ - وتتسم الاستثمارات في قطاعي النقل والطاقة بأهمية بالغة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص، حيث يفتقر ٦٩ في المائة من السكان إلى سبل الحصول على الكهرباء ويعتمد ٨٠ في المائة منهم على استخدام الكتل الأحيائية للطبخ[٣٢]. ويقدر كذلك أن عدم توفر الطاقة بشكل كاف أو توفرها بصورة متقطعة يكلفان الاقتصاد الأفريقي ما بين ١ و ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا[٣٣]. والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، فوق أنه يقوض إمكانيات نمو القارة، فهو يعيق القضاء على الفقر لأنه يحول دون إتاحة فرص العمل أو يبطئ من وتيرته ويعطل تقديم خدمات التعليم والصحة والمياه النقية والمرافق الصحية.

٤٦ - وقد تعهدت المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية بزيادة التزاماتها المالية لصالح أفريقيا بمقدار ١٥ بليون دولار على الأقل في السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة. وفي السنة المالية الماضية، ارتفع إقراض البنك الدولي إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المخصص للهياكل الأساسية ارتفاعا حادا إلى ما يزيد عن ٧,٥ بليون دولار، وفي الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨، قام مصرف التنمية الأفريقي وشركاء إنمائيون آخرون بتمويل مشاريع إقليمية للهياكل الأساسية بمبلغ ٥,٦ بليون دولار. وسوف يؤدي استمرار الاستثمارات بهذا الحجم ليس فقط إلى سد الفجوة التي تعاني منها أفريقيا في مجال الهياكل الأساسية، بل سوف يحسن أيضا بشكل كبير الظروف الاجتماعية من خلال إتاحة الفرص للوصول إلى مصادر الطاقة

---

(٣١) The Infrastructure Consortium for Africa. 2010. *Annual Report 2009: Financial Commitments and Disbursements for infrastructure in Africa* (Tunis, 2010).

(٣٢) International Energy Agency, UNDP and UN Industrial Development Organization, *Energy Poverty: How to make modern energy access universal?* Special early excerpt of the World Energy Outlook 2010 for the UN General Assembly on the Millennium Development Goals. (Paris, OECD/IEA, 2010).

(٣٣) United Nations Office of the Special Adviser on Africa and NMEPAD-OECD-Africa Investment Initiative, Infrastructure in Africa, policy brief No. 2, October 2010.

الجديدة والمياه النقية والمرافق الصحية. وعلاوة على ذلك، سوف يدعم جهود تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال تخفيف بعض القيود التي تفرضها التفاوتات المكانية في توزيع وتوفير المنافع والخدمات العامة.

٤٧ - ومن مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية التي تلقت تمويلا من مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي خط أنابيب الغاز لغرب أفريقيا، وممرات الطاقة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبرنامج النقل لاتحاد المغرب العربي، ومشاريع المياه العابرة للحدود، إضافة إلى ممرات النقل التي تربط بين عدة بلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا تحويل دعم مالي بشروط تساهلية وغير تساهلية من الصين والهند إلى مشاريع للهياكل الأساسية في مختلف بقاع القارة. والصين، التي تملك أكثر من ٢٠ في المائة من حصة السوق، هي المستثمر الثنائي الرئيسي في قطاع الهياكل الأساسية في أفريقيا[٣٤]. ومع ذلك، فنظرا للعدد الكبير من مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية التي توجد قيد الإعداد، هناك حاجة لتضافر الجهود لسد الفجوة التمويلية التي تتراوح بين ٣١ بليون دولار و ٤٨ بليون دولار سنويا. وسوف يتطلب الحصول على هذه الموارد الضرورية حشد الدعم من الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومن أسواق رأس المال المحلية، بالإضافة إلى زيادة تدفقات الموارد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والصناديق السيادية من قبيل صناديق مجلس التعاون الخليجي[٣٥].

٤٨ - وتتيح هذه الاستثمارات الضخمة في مجال مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية خلق فرص عمل لائقة في وقت تتفاقم فيه، من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، الصعوبات المرتبطة بخلق فرص العمل اللائقة للقوة العاملة الأفريقية المتنامية الحجم. وتقدر منظمة العمل الدولية أن فجوة العمالة في أفريقيا سوف تبلغ ١,٤ مليون وظيفة في عام ٢٠١١، مقارنة بـ ١٤,٥ مليون وظيفة في البلدان المتقدمة النمو و ٢,٦ مليون وظيفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١,٧ مليون وظيفة في آسيا، و ١,٩ مليون وظيفة في أوروبا الوسطى والشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة[٣٦]. وعليه، فمن شأن إعطاء دفعة قوية لتطوير الهياكل الأساسية والطاقة على النحو الذي أشارت إليه ”خطة العمل الأفريقية للفترة ٢٠١٠-

---

(٣٤) The Infrasturcture Consortium for Africa, *Annual Report 2009*.

(٣٥) J. Gijon, SWF and infrastructure investment in Africa: Challenges and perspectives, NEPAD-OECD Africa Investment Initiative, Entebbe, Uganda, 10-11 December 2008. Available from: www.oecd.org/data oecd/31/36/41865534.pdf

(٣٦) منظمة العمل الدولية، تقرير عالم العمل لعام ٢٠١٠؛ من أزمة إلى أخرى؟ المعهد الدولي لدراسات العمل (جنيف، ٢٠١٠).

٢٠١٥: الدفع بخطى التكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا'' الصادرة عن مبادرة نيباد للاتحاد الأفريقي، أن يساعد في معالجة البطء الشديد الذي شاب عملية إتاحة فرص العمل خلق الوظائف في القارة قبل الركود العالمي.

٤٩ - وعلى صعيد التكامل الإقليمي، سجلت مستويات غير مسبوقة من التعاون الإقليمي في مجالات التجارة والطاقة وتطوير الهياكل الأساسية[٣٧]. وفي حالة التجارة على وجه التحديد، أعطت البلدان الأفريقية الأولوية للنمو الذي يقوده التصدير، وتعزيز القدرة التنافسية، وتقليص الحواجز أمام التجارة. وتحقق تقدم كبير في هذه المجالات، يعود بدرجة كبيرة إلى نمو العلاقات التجارية بين بلدان الجنوب بالإضافة إلى التجارة مع البلدان الصناعية. وتجدر الإشارة هنا بوجه خاص إلى العلاقات التجارية المتنامية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا، التي يجري تنفيذها بصورة متزايدة في إطار مبادرة نيباد. فعلى مدى السنوات العشر الماضية، تم، بفضل القانون الأمريكي المسمى قانون النمو والفرص في أفريقيا، خلق ٣٠٠ ألف فرصة عمل وتحقيق ٣٠٠ بليون دولار من عائدات التصدير في حوالي ٣٨ بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المستوفية لشروط القانون. ومن خلال منح صادرات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى معاملة تفضيلية في الوصول إلى الأسواق الأمريكية، يهدف القانون، إلى مساعدة البلدان الأفريقية على الحد من الفقر عن طريق التجارة وإيجاد فرص العمل، وتسهيل إدماج القارة في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى التغلب على القيود التي ظلت تكبل التجارة والاستثمار لفترة طويلة[٣٨].

٥٠ - وفي حين ظلت التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا في معظمها محصورة في النفط والمعادن، الأمر الذي لا يفيد سوى عدد قليل من البلدان الأفريقية، فإن بعض كبار المستفيدين من قانون النمو والفرص في أفريقيا، تمكنوا من تحقيق مكاسب لافتة للنظر. ويقدر أنه خلال أول سنتين للمصادقة على القانون، قفزت تدفقات الاستثمارات الموجهة إلى قطاعات النسيج والملابس والأحذية في ليسوتو بفضل سعي الشركات الخاصة إلى استغلال المزايا التي تتيحها الشروط التفضيلية للقانون. وأفضت هذه الاستثمارات الجديدة إلى زيادة

(٣٧) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، التقرير الرابع، تعزيز التجارة في ما بين البلدان الأفريقية، (أديس أبابا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٠١٠).

(٣٨) "A decade of African-US trade under the African, Growth and Opportunity Act (AGOA): Challenges, opportunities and a framework for post-AGOA engagement", document of the sixth ordinary session of the AU Conference of Ministers of Trade, Kigali, 29 October–2 November 2010. Available from www.africa-union.org.

فرص العمل من ٠٠٠ ٢٩ إلى ٠٠٠ ٤٥، أي بزيادة ٣٦ في المائة. وسجلت مكاسب مماثلة على صعيد العمالة أيضا في كينيا وملاوي وسوازيلند.

خامسا – الصعوبات التي تواجه تنفيذ أولويات برنامج مبادرة نيباد

٥١ – أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في تنفيذ وتحقيق أولويات نيباد بطرق متعددة. فأولا، لم يؤثر انخفاض أسعار السلع الأساسية بشكل سلبي في إيرادات الحكومة فحسب، بل قوض أيضا الحيز المالي للبلدان. وكان لا بد من تقليص الجهود الرامية إلى مواصلة سياسات الاقتصاد الكلي التوسعية. وثانيا، أدت الأزمة إلى ارتفاع كبير في تكلفة التمويل، مما أدى إلى إبطاء الإقراض إلى البلدان الأفريقية واجتذاب الاستثمار إلى قطاعات حيوية مثل التجارة والصناعة التحويلية واستخراج الموارد. وأثر هذا أيضا في أسعار الصرف وأدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتجارة، الأمر الذي زاد من إضعاف القدرة التنافسية للصادرات الأفريقية[٣٩]. وثالثا، أدى الركود إلى حدوث انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر. ورابعا، تسبب انخفاض الطلب على السلع الأساسية والمنتجات الأفريقية في الضغط على العمالة والأجور في اتجاه خفضها، وهو تطور أسهم في زيادة أعداد الفقراء العاملين واتساع نطاق العمالة غير النظامية. ففي جنوب أفريقيا على سبيل المثال، بلغ عدد الوظائف المفقودة ٠٠٠ ٩٠٠ وظيفة في عام ٢٠٠٩[٤٠]. وخامسا، تضررت سبل عيش الأسر المعيشية المعتمدة على التحويلات، وأنماط إنفاقها بسبب انخفاض قدرتها الشرائية. ونتيجة لفقدان الوظائف في الاقتصادات الصناعية الرئيسية بسبب الأزمة، تضررت تدفقات التحويلات إلى بعض البلدان الأفريقية، على الرغم من الصمود الذي أبدته تدفقات التحويلات إلى المنطقة بصفة عامة[٤١].

٥٢ – وإن تنفيذ المشاريع الإنمائية الكبيرة أمر مكلف، ولا تملك معظم البلدان الأفريقية الحيز المالي والسياساتي الضروري للاضطلاع به. وللتغلب على هذه المعوقات، يتوجب على الحكومات الأفريقية أن تضاعف جهودها لتعبئة الموارد المحلية بالإضافة إلى عكس مسار تدفقات الموارد المتجهة نحو الاقتصادات المكتملة النمو. وفي حين بلغ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وصافي التدفقات الخاصة إلى أفريقيا، كليهما معا، ٦٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨،

---

(٣٩) World Bank, *Global Economic Prosepcts: Fiscal Headwinds and Recovery*, Summer 2010.

(٤٠) IMF. *Regional Economic Outlook*.

(٤١) S. Mohapatra, D. Ratha and A. Silwal. “Outlook for remittance flows 2011-12” Migration and Development Brief 13, World BBank, 8 November 2010.

تقدر تدفقات رأس المال غير المشروعة وحدها بـ ٩٦ بليون دولار في نفس السنة[٤٢]. وعليه، فإن التصدي لهذه التحديات سوف يضمن ألا تكون تنمية أفريقيا وفقا للشروط الأفريقية رهينة بالمساهمات الأجنبية وحدها. وينبغي أن تحظى تعبئة الموارد المحلية بالأهمية القصوى في تمهيد الطريق أمام أفريقيا.

٥٣ - ومن الأهمية بمكان أيضا أن تفي البلدان المانحة بتعهداتها بشأن المعونة، وخاصة التعهدات التي تستهدف القطاعات الإنتاجية ومساعدة البلدان الفقيرة على مجابهة الصدمات التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية. بيد أن الانكماش الاقتصادي الذي نتج عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أدى إلى تخفيض مستمر للقيمة الدولارية الحالية للتعهدات المقدمة إلى أفريقيا. فقبل الأزمة، كان من المفترض لإجمالي التعهدات أن يرفع قيمة المعونة من ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠. أما الآن، فتبلغ قيمة هذه التعهدات نفسها نحو ١٢١ بليون دولار بدولارات عام ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى التخفيضات الناجمة عن الأداء، هناك عدد من البلدان المانحة التي لا يتوقع لها أن تحقق أهدافها لعام ٢٠١٠؛ ويعني هذا بالنسبة لأفريقيا تخفيضا بما يزيد عن ١٢ مليون دولار بقيمة المعونة المتوقعة[٤٣].

٥٤ - ويتعين أن تكفل البلدان الأفريقية أيضا توفير الموارد الكافية للمؤسسات الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وأن تخدم هذه المؤسسات الصالح العام. ولهذا السبب، يتسم تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي وجماعاتها الاقتصادية الإقليمية بأهمية حاسمة، كما ورد في البيان المعنون ”تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي“[٤٤]. وينبغي لآلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له أن تستمر في المساعدة على تغطية احتياجات مؤسسات أفريقيا من القدرات وتعزيز اتساق السياسات وتواؤم أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - وأخيرا، سوف يتوجب على القادة الأفريقيين أيضا أن يتحلوا بإرادة سياسية لا تلين لكفالة أن يفي برنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي بالآمال المعقودة عليه، وأن يحقق ما يزخر به من إمكانيات.

---

(٤٢) African Monitor, *Development Support Monitor 2010: Making MDG's Attainable and Their Outcomes Sustainable*.

(٤٣) AfDB and OECD, *African Economic Outlook 2010*.

(٤٤) A/61/630، المرفق.